الظروف البيئية والاجتماعية وأثرها في الصحة النفسية للمنتجين (دراسة علي منتجي مصانع الصناعات الغذائية بطرابلس)

د. ابتسام عمر النويري
كلية الأداب - قسم التربية وعلم النفس
جامعة الفاتح

قدمة

مع عصر الثورة الصناعية كان اهتمام رجال الصناعة الأوربيين – 17م – منصبا علي الآلات، ولم يلق العامل أي نوع من العناية أو الاهتمام ك لأن هدف هؤلاء كان هو الحصول على أكبر قدر من الأرباح من خلال يادة في الإنتاج والتي تكون حسب رأيهم بتحسين والاهتمام بها " غير إن هذا عتقاد بدأ يتغير وأصبح واضحا لهم أن الآلات المتشابهة لا تنتج غالبا إنتاجا شابها سواء في الكمية أو الجودة، وإن هذه الفروقات في الإنتاج سببها ليست آلات وإنما العمال الذين يديرونها "[1].

[1] .محمد نجاتي: علم النفس الصناعي، (الطبعة الأولي) الجزء الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964م، ص1.

وللظروف البيئية والاجتماعية أثارها علي حياة الفرد النفسية، وهذ
الآثار إما أن تكون إيجابية أو سلبية فالمنتج يفضل العمل في المواقع الأقل
عرضة للحوادث والأكثر هدوءا وراحة حيث إن درجة الحرارة والرطوبة
والتهوية والإضاءة والضوضاء بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية المتمثلة في
الخدمات التي يقدمها المصنع لمنتجيه بداخله لتوفير حياة أفضل لهم لها الأثر
الكبير في نفسية المنتج، فدرجة قوة الانحرافات النفسية هي التي تحدد عما إذ
كان الشخص يعاني اضطرابا نفسيا أو عقليا، ويدلنا التراكم المعرفي حول هذ
الأمر بأن الضغوطات النفسية والاجتماعية والبيئية وما مر به الفرد من صعوبات
في الحياة قد تؤثر علي درجة توافقه وتكيفه النفسيين.

والباحثة ميزت بين مفهومين تري أنهما مهمان في مثل هذه الدراسا
أولهما المرض النفسي وثانيهما الاضطراب النفسي، فالمرض النفسي هنا يعني
حالة مرضية وظيفية متأصلة تتسم بالاستمرارية، ويتضح هنا أنه أكثر حدة وقو
وقد لا يكون هذا المفهوم وأرادا في مثل دراسة الباحثة حيث يصعب وجود مثل
هذه الحالات المرضية، في موقع إنتاجي أو خدمي. أما المفهوم الثاني فهو
الاضطراب النفسي وإن كانت المظاهر واحدة مع المرض النفسي إلا أن هناك
اختلافا في الحدة والاستمرارية والدوام، فالاضطراب النفسي حالة قد تعتري
الإنسان في ظروف آنية موقفية عابرة قد يكون للظروف المحيطة أثر في إحداثه
وهذا قد يسود كثيرا بين العاملين بالمؤسسات المختلفة، فالسواء النفسي المطلق
أمر افتراضي لا يمكن الوصول إليه ولكننا نعمل جاهدين بأن نوفر المناخ الملائ
في أي موقع إنتاجي كي نضمن درجة أكبر من التوافق النفسي ومن ثم التلاؤ
مع أهداف وخطط المنشأة التي يوجد بها العاملون. يتضح من هذا أنه يوج
بعض الأشخاص في المصنع مما ينطبق عليهم مفهوم الاضطراب النفسي والذ

يعني تدنيا في مستوي الصحة النفسية بقدر لا يعوق اداء اعمالهم ولكن قد يكون له تأثير في إنتاجيتهم. ولهذا كان الاهتمام بدراسة الاضطراب النفسي أمرا منطقيا.

والباحثة في هذه الدراسة تتعامل مع أشخاص أسوياء تختلف درجة السواء النفسي لديهم وهي تبحث عن معرفة هذه الدرجات ومدي ارتباطها بإنتاجيتهم وإن عدم الاهتمام بالاضطراب العقلي الذهاني في هذا المقام يعد أمرا منطقيا أيضا فلا يعقل أن يوجد في مصنع أو منشأة من يعاني من الاضطرابات الذهانية الذين يتميزون بعدم القدرة التامة علي التلاؤم بالبيئة المحيطة بسبب ما يعتريهم من خلط في المواقف الاجتماعية ومن تشتت لمظاهر الشخصية، وما يعتريهم أيضا من أعراض الهلاوس السمعية والبصرية، فالمضطرب النفسي إذا يمكن أن نطلق عليه بأنه شخص عادي ولكنه يعاني اضطرابات نفسية، ويمكن أن يؤدي عمله ولكن يكون بأقل كفاية وإنتاجية، وهذا ما تريد الباحثة التعرف عليه، أما ذلك المريض الذهاني فلا يمكن أصلا وجوده في مؤسسة خدمية وإنتاجية للأسباب التي ذكرتها الباحثة، وهنا يكون منطقيا أن تهتم الباحثة بالاضطرابات العصابية النفسية وتترك جانبا الاضطرابات الذهانية العقلية. إذا فالمضطرب نفسيا قد يوجد في أي مؤسسة خدمية ولا يقتصر هذا علي منتجي المصانع باعتبارهم يشكلون عينة الباحثة ولكن قد يوجدون في أي مؤسسة أخري كالمدارس ودوائر الدولة المختلفة، يوجدون وهم يعانون من هذه الاضطرابات ولا شك أن حدة هذه الاضطرابات قد تؤثر في فعاليتهم الإنتاجية وهذا ما استهدفت الباحثة دراسته.

مشكلة الدراسة:-

إن نقص الكفاية الإنتاجية للمصانع ظاهرة تكاد تكون عامة علي مستوي الدول النامية " والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي خاصة "[1].

وقد لمست الباحثة هذا النقص في الكفاية الإنتاجية من خلال عملها مع فريق المسح الصناعي عام 1986م . ولا شك أن وراء هذا النقص في الكفاية الإنتاجية عدة عوامل ومتغيرات تستوجب إجراء بحوث علمية ميدانية للتعرف علي هذه العوامل. وينبع إحساس الباحثة بمشكلة البحث من خلال دراستها لكثير مما كتب * عن إنتاجية العامل والعوامل المؤثرة فيه (اجتماعية ونفسية وصحية وبيئية). وبما أن الباحثة مهتمة بالقضايا البيئية والاجتماعية والنفسية فإنها تري ضرورة إجراء بحوث تدرس أثر الظروف البيئية والاجتماعية علي صحة المنتجين النفسية، وتتحدد مشكلة البحث " في التعرف علي ظروف المنتجين البيئية منها والاجتماعية السائدة داخل مصانع الصناعات الغذائية بشعبية طرابلس، وارتباط كل ذلك بصحة هؤلاء المنتجين النفسية وقد اعتمدت في قياس الصحة النفسية على اختبار الصحة النفسية للدكتور محمد عماد الدين إسماعيل واللواء سيد عبد الحميد مرسي .

---

[1] .تقرير متابعة الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة من 1/1 – 1989/9/30م إعداد الإدارة العامة أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة.

* عمر التومي الشيباني: علم النفس الإداري، طرابلس الجماهيرية، الدار العربية للكتاب (الطبعة الأولى) عام 1988م.

أسئلة الدراسة:-

وضعت الباحثة أسئلة اشتقت من مشكلة الدراسة ومن أدبياتها، وتسعي هذه الدراسة للإجابة عنها، وقد حددتها الباحثة في الأتي :-

1) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (ذكور، إناث) فيما يتعلق بتقييمهم لظروفهم البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية ؟
2) هل هناك علاقة ارتباطيه بين الظروف البيئية والاجتماعية للمنتجين موضوع الدراسة وبين مستوي صحتهم النفسية ؟
3) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية المختلفة لأفراد العينة وبين تقييمهم لظروفهم البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية؟
4) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات العمرية لأفراد العينة وبين تقييمهم لظروفهم البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية ؟
5) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الظروف البيئية والاجتماعية ومستوي الصحة النفسية بين منتجي المصانع موضوع الدراسة وبين منتجي التشاركيات ؟
6) ما هي مؤشرات العلاقة بين الصحة النفسية للمنتجين موضوع الدراسة وبين تحقيق الإنتاج المستهدف للمصانع والتشاركيات ؟

أهمية الدراسة:-

إن عدم توفر المواد وعدم توفر الأيدي العاملة المدربة جعل الصناعة – في ليبيا – تعاني كثيرا من مظاهر العجز والتخلف. مع إن اكتشاف النفط واستغلاله قد بدأ مع بداية الستينيات إلا أنه لم تتوفر له أي سيطرة وطنية بالتالي

لم تتحقق أية فائدة منه، بل إنه أوجد اقتصاداً أحادي الاتجاه، يعتمد بشكل كلي علي تسويق واستهلاك النفط. وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في ليبيا عام (1969م) بدأ التخطيط لسياسة اقتصادية تقوم علي تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة النفط " وصدر الإعلان الدستوري عام (1969م) "[1] محددا المنهج الاقتصادي للدولة وفق استراتيجية تستهدف زيادة النمو الاقتصادي وتنويع الإنتاج، بحيث لا يبقي النفط هو الثروة الأساسية والوحيدة، وإنما يجب أن تساندة عدة قطاعات اقتصادية أخري منها قطاع الصناعة.

وبظهور النظرية العالمية الثالثة – الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة – خص معمر القذافي في الفصل الثاني (الركن الاقتصادي) الإنتاج والإنتاجية والمنتجين والقواعد الطبيعية التي تحكم هذه العلاقة وجاء فيه: " إن المنشآت الصناعية الإنتاجية قائمة من مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال، ويتولد الإنتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية، وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية إنتاجية ما كان لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال بحيث لو استبعدنا المواد الأولية لما وجد المصنع ما يصنعه ولو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام ولو استبعدنا العمال لما اشتغل المصنع[2] "

أي نستطيع القول : إن المصنع ومواد الإنتاج والمورد البشري هي عناصر متساوية الضرورة في العملية الإنتاجية وتعتبر كل منها ركيزة من

---

[1] . وزارة التخطيط بالجمهورية العربية الليبية: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976 – 1980م، ص11.

[2] . معمر القذافي: الكتاب الأخضر، الفصل الثاني (الركن الاقتصادي)، ص 21.

ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المورد البشري يعتبر أهمها علي الإطلاق كما أنه الهدف من تلك العمليات، فهو الذي يخطط لها ولصالحة، كما أنه هو الذي يقوم بها فنوعية التنمية واستراتيجيتها تحددها الأعداد البشرية من حيث الكم والكيف، فالعدد والنوعية للقوة العاملة المختلفة تعكس القدرة الإنتاجية التي بدورها تحدد المستوي العام للأفراد ومدي رفاهيتهم ورخائهم .

فالعلاقة بين القطاع الصناعي والموارد البشرية هي علاقة متبادلة حيث يؤدي نمو أي منهما إلي نمو الطرف الأخر بالضرورة، ومن هنا نستطيع القول: إن التطور في القاعدة الصناعية هو بلا شك مؤشر للتطور البشري من حيث العمل ونوعيته وكسب الخبرات والمهارات وذلك لتساير النمو الصناعي. فتنمية إنتاجية العنصر البشري لها تأثيرها الإيجابي في النمو الصناعي ، وأيضا في عملية التنمية للمجتمع ككل. إذا فالقطاع الصناعي يحتاج إلى كثافة سكانية وتقنية مناسبة تواكب عملية النمو الصناعي من جهة، بالإضافة إلى نوعية العنصر البشري من حيث القدرة والأداء والخبرة والممارسة من جهة أخري حتى يكون هذا القطاع متينا ومتقدما.

ونظرا إلى حداثة قطاع الصناعة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي من جهة والي قلة السكان وتخلخلهم من جهة أخري فإن هذا القطاع لا يزال يواجه معضلات تتمثل في العنصر الأهم وهو المورد البشري اللازم من حيث الكم. ويمثل المورد البشري أغلي الثروات، فهو ثروة تفوق المواد الخام والآلة بالمصنع، وبذلك فإنه الثروة الحقيقية التي يمكن أن تعتمد عليها التنمية، ومن هنا يجب أن يكون اهتمام الدولة بتنمية هذه الثروة وذلك عن طريق الرعاية الصحية سواء أكانت جسمية آم نفسية. لأن عناصر الإنتاج: الآلة

أو المواد الخام يمكن توفيرهما ، فالآلة يمكن استبدالها إذا توقفت وإصلاحه وصيانتها إذا تعطلت، والمواد الخام يمكن توفرها إن لم يكن محليا فعن طريق الاستيراد، أما العنصر البشري فيعتبر سيد هذه العناصر، وذلك لأنه العنصر الوحيد الخلاق المبدع، فبعقلة وتفكيره يستطيع أن يتحكم في عناصر الإنتاج الأخرى، وأن يستغلها إلي أقصي حد ممكن، فهذا الاستغلال كما تعتقد الباحثة لا يتسني إلا بتوفر حالة من التوافق لمن يمثلون قطاعا مهما من قطاعات الموارد البشرية ألا وهم المنتجون. فإذا ما أدت العوامل البيئية والاجتماعية إلي قدر عال من مظاهر الصحة النفسية فإن هذا يؤدي بهؤلاء المنتجين إلى التغلب علي الأزمات النفسية وربما أدي إلي زيادة ووفرة الإنتاج، وعلي هذا الأساس يجب الاهتمام بدراسة الصحة النفسية للمنتجين. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال اهتمامها بالصحة النفسية للمنتجين وكذلك من خلال الدراسات القليلة التي أجريت علي المجتمع الليبي حيث أن الباحثة لم تعثر علي دراسات مشابهة لدراستها سوي تلك التي قام بها مجدي محمود الرعوبي بعنوان " التوافق التام مع العمل للمنتجين بالمنشآت الصناعية نتائج دراسة استكشافية في المجتمع الليبي " وقد اقتصرت هذه الدراسة علي المنتجين الذكور فقط، وإذا كانت هذه الدراسة تتناول التوافق العام الذي هو شكل من أشكال الصحة النفسية فإن دراسة الباحثة أكثر شمولا ، حيث ستطبق مقياس الصحة النفسية بإبعاده المتعددة علي كلا الجنسين – ذكور وإناثا – لقياس الصحة النفسية ومعرفة مدي تأثرهم بالظروف البيئية والاجتماعية السائدة داخل المصنع.

وبناء علي ما سبق يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة في الآتي :-

1) إنها تسعي إلى توجيه أنظار الباحثين إلي الاهتمام بالمنتجين وذلك حتى يلقوا العناية والرعاية اللازمتين للتعامل مع المعضلات التي تواجههم داخل بيئة العمل علي أسس علمية، ولعل الدراسة الحالية تعتبر إسهاما وخطوة علي الطريق، بالمزيد من الاهتمام والدراسة العلمية لقضايا المنتجين علي أرض الجماهيرية.

2) أنها قد تفيد في وضع بعض التوصيات الخاصة بالمواصفات المهنية للمنتجين في المصانع حتى يستنير بها المسئولون علي قطاعات التصنيع وقضايا الإنتاج وذلك في إطار مفهوم الصحة النفسية.

تحديد المفاهيم والمصطلحات:-

1) الظروف البيئية:-

وتعرف الباحثة الظروف البيئية في دراستها بأنها "كل ما يحيط بالمنتج في إطار عمله ويؤثر في سلوكه وأدائه وهذه الظروف متمثلة في الأشياء المرتبطة بالإضاءة والضوضاء ودرجة الحرارة والرطوبة والتهوية ".

2) الظروف الاجتماعية:-

وتعرفها الباحثة بأنها " المناشط الاجتماعية والثقافية والمادية والمعنوية التي يقدمها المصنع لمنتجيه بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية ، وهي كما يلي: الاجتماعية متمثلة في زيارات المنتجين لبعضهم، وزيارة أعضاء الإدارة لهم في حالات الفرح والحزن، تعاون المنتجين مع بعضهم ومع الإدارة علي حل المشكلات التي تواجههم داخل بيئة العمل. الأنشطة الثقافية وتتمثل في الندوات والمحاضرات وعرض أشرطة مرئية. والمادية في المساعدات والزيادات المالية والحوافز، المعنوية وتتمثل في المناشط المعنوية رسائل الشكر وشهادات التقدير".

3) الصحة النفسية:-

ويعرف الدكتور حامد عبد السلام زهران الصحة النفسية في كتاب الصحة النفسية والعلاج النفسي بأنها " حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافق نفسيا – شخصيا وانفعاليا واجتماعيا أي مع نفسه ومع بيئته – ويشعر فيه بالسعادة مع نفسه ومع الآخرين ويكون قادرا علي تحقيق ذاته واستغلال قدرات وإمكاناته إلى أقصي حد ممكن، ويكون قادرا علي مواجهه مطالب الحياة وتكون شخصيته متكاملة سوية ويكون سلوكه عاديا بحيث يعيش في سلامة وسلام ".[1]

- وتعرف الباحثة الصحة النفسية في إطار دراستها بأنها:" مستوي نسبي من التوافق النفسي والرضا عن النفس – للظروف البيئية والاجتماعية علاقا في تحديد هذا المستوي – يكون الفرد فيه قادرا علي الإنتاج في حدود مستوي تكيفه وتوافقه ".

4) المنتجون :-

هم أفراد داخل المصنع يتعاملون معاملة مباشرة مع الآلة سواء من حيث تشغيلها أو صيانتها أو من حيث التعامل مع منتجاتها.

5) المصنع:-

ويعرفه عاطف عبيد وآخرون في كتاب التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج بأنه " المكان الذي يضم مجموعة من العمال والمواد الخام أو السلع النصف مصنوعة والوقود والآلات والعدد، وقدرا من المال بقصد استخدام العمال لأسلوب أو مجموعة من الأساليب التي تحدد لهم لإنتاج سلعة أو مجموعة من السلع التي يحتاج إليها المجتمع ".(2)

---

[1] . حامد زهران الصحة النفسية والعلاج النفسي : القاهرة ، مصر : عالم الكتب 1978م الطبعة الأولي ، ص9

) الصناعة:-

ويعرفها سعد حبيب في كتابه مشاكل العمل والعمال بأنها " عبارة عن أنواع النشاط الكثيرة التي يكون الغرض منها تحويل المواد إلى سلع قابلة للاستهلاك بإخضاعها لعدة عمليات صناعية يدوية أو إلية أو كيميائية"[1].

منهج الدراسة :-

فقد اعتمدت الباحثة علي البحث الوصفي والأرتباطي حيث يعتبر أكثر ملائمة لدراستها الميدانية ، فالبحث الوصفي كما تعرفه كثير من كتب البحث العلمي يهدف إلى جمع أوصاف علمية دقيقة للظاهرة موضوع الدراسة في وضعها الراهن ، كما يهدف إلى دراسة العلاقات التي قد توجد بين الظواهر المختلفة ، كما أن البحث الوصفي لا يكتفي بوصف البيانات وعرضها في جداول والتعليق عليها بملاحظات واعتقادات مبنية علي الخبرة الشخصية ، بل الأمر يتعدي ذلك ، فمن شأن البحث الوصفي أنه يتبع خطوات علمية محددة ومقننة وفق شروط البحث العلمي كما يتضمن تحليلا للبيانات التي تم جمعها والوصول بها إلى نتائج ذات معني وفق نهج ونسق علميين ، وفي هذا الإطار فإن " الزوبعي والغنام عرفا البحث الوصفي " بأنه كل استقصاء ينصب علي ظاهرة من الظواهر التعليمية أو النفسية كما هي قائمة في الوقت الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخري " .[2]

1-سعد عبد السلام حبيب : مشاكل العمل والعمال ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1951 م ، ص 141

2 . عبد الجليل الزوبعي ، ومحمد أحمد الغنام : مناهج البحث في التربية ، مطبعة العاني ، بغداد (الجزء الأول) عام 1974 م ، ص51

أما البحث الإرتباطي والذي اعتمدته الباحثة في دراستها فهو يهدف إلى معرفة أو إيجاد قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرات ، فإذا ما كانت هذه العلاقة موجبة فإن هذا يدل علي أن الزيادة في أحد المتغيرات تصاحبه زيادة في المتغير الأخر ، وتزداد هذه العلاقة قوة كلما اقتربنا من 1+ وأما إذا كانت العلاقة سالبة فهذا يعني إن الزيادة في أحد المتغيرات يصاحبها تناقص المتغير الثاني .

مجتمع الدراسة :-

كان لزاما علي الباحثة أن تحدد بدقة مجتمع الدراسة وبهذا فإن تعريفها لمجتمع الدراسة هو " جمهور المنتجين العاملين بمصانع الصناعات الغذائية التابعة لأمانة الصناعات الخفيفة بشعبية طرابلس " والبالغ عددها (23) ثلاثة وعشرين مصنعا ، وقد اختارت الباحثة هذا المجتمع نظراً لما تمثله الصناعات الغذائية من أهمية بالغة لها علاقة مباشرة بالمواطن من حيث محاولة تحقيق أمنه الغذائي ولأن مثل هذه الصناعات تحتاج إلى مهارة ودقة في الإنتاج ، وقد بلغ عدد أفراد مجتمع البحث الكلي (606) ستمائة وستة مبحوث موزعين علي (19) تسعة عشر مصنعا أما المصانع الأربعة الأخرى والتي استبعدت فيرجع السبب إما إلى توقف المصنع عن الإنتاج وإما إلى رفض هذه المصانع التعاون مع الباحثة .

عينة الدراسة :-

من المجتمع الكلي للدراسة والذي بلغ (606) ستمائة وستة مبحوث اختارت الباحثة عينة عشوائية بلغ عددها (276) مائتين وستة وسبعين مبحوث بنسبة (45%) ولقد خضع للتحليل الإحصائي (206) مائتان وستة مبحوث حيث استبعد (70) مبحوثا وذلك للأسباب التالية:-

1) التحاق البعض بالخدمة الوطنية
2) رفض البعض التعاون مع الباحثة .
3) وجود البعض الأخر في إجازة لفترة طويلة .

وبذلك فإن نسبة العينة الفعلية قد بلغت (33.9%) منهم (148) مائة وثمانية وأربعين ذكورا بنسبة (71.8%) و (58) ثمانية وخمسين إناثا بنسبة (28.2%).

أما تصنيف العينة من حيث المستوي التعليمي ومن حيث العمر ومن حيث الجنس فتمثلهم الجداول التالية :-

جدول يبين تصنيف العينة حسب المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	العدد	النسبة
لا يقرأ ولا يكتب	55	%26.7
يقرا ويكتب	14	%6.8
ابتدائي	49	%23.8
إعدادي	53	%25.7
ثانوي	34	%16.5
جامعي	1	%0.5
المجموع	206	%100

6) الرضا عن العمل / رضا المنتجين عن عملهم وعن الخدمات التي يقدم لهم المصنع .

وقد ألحق بهذه الاستمارة ورقة تحتوي علي عدد من البيانات الأولية والتي تمثل المتغيرات التالية :- الجنس ، السن ، المستوي التعليمي .

أما الأداة الثانية والتي قاست بها الباحثة الصحة النفسية لأفراد العينة فهي مقياس الصحة النفسية من إعداد عماد الدين إسماعيل وسيد عبد الحميد مرسي ورأت الباحثة أن هذه الاداة ملائمة لدراستها حيث انه يقيس الصحة النفسية بشكل عام دون تخصيص , كما أن هذا المقياس حقق درجة عالية من الثبات والصدق في دراسات عربية ومحلية كما ورد في كتيب الإرشادات المصاحب للاختبار ويحتوي هذا الاختبار علي (101) مائة وواحد سؤال تقيس الأبعاد التالية:-

1- خوف وعدم تكافؤ .
2- اكتئاب.
3- عصبية وقلق .
4- أعراض التنفس والدورة الدموية .
5- ارتعاد.
6- سيكو سوماتيك
7- خوف علي الصحة
8- اضطرابات حشوية
9- حساسية وشك
10- سلوك سيكوباتي

وقامت الباحثة باحتساب الثبات بطريقه إعادة الاختبار لكل من الاستبيان والمقياس وحسبت معادلة (بيرسون) لمجموعة من المنتجين بلغ (39) تسعة وثلاثين منتجا , ووجد معامل ارتباط الاستبيان (0.88) ومعامل ارتباط المقياس 0.66) وهي معامل مرتفعة في استبيان الظروف البيئية والاجتماعية ومعامل مقبولة في المقياس المتعلق بالصحة النفسية مما يشير إلى ثبات الأداتين :-

التحليل الإحصائي :-

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية : اختبار (ت) , معامل ارتباط بيرسون ، تحليل التباين .

نتائج الدراسة :-

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

بالنسبة للتساؤل الأول : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين (ذكورا ، إناثا) فيما يتعلق بتقييمهم للظروف البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية؟ بتطبيق اختبار (ت) مع متغير الظروف البيئية والاجتماعية لكل من الذكور والإناث وجد أن قيمته تساوي (1.35) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) وبدرجة حرية (105) كما استخدم اختبار (ت) مع متغير الصحة النفسية لكل من الذكور والإناث ووجد انه يساوي (3.997-) وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) ودرجة حرية (204) وتدل علي وجود فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمستوي صحتهم النفسية . ولما كان متوسط الإناث يساوي (34.155) ومتوسط الذكور يساوي (22.845) وارتفاع الدرجة في مقياس الصحة النفسية يدل علي عدم السواء النفسي فانه يمكننا القول

: آن مستوي الصحة النفسية للإناث متدن علي عكس الذكور الذين يتمتعون بصحة نفسية أفضل .

- وعن التساؤل الثاني : هل هناك علاقة ارتباطية بين الظروف البيئية والاجتماعية للمنتجين موضوع الدراسة وبين مستوي صحتهم النفسية ؟

فانه بتطبيق معامل ارتباط بيرسون وجد أن قيمة معامل الارتباط يساوي (0.40-) وهذه القيمة تدل علي وجود علاقة عكسية بين الظروف البيئية والاجتماعية والصحة النفسية ولما كان ارتفاع الدرجة في مقياس الصحة النفسية يدل علي عدم السواء النفسي كما أن ارتفاع الدرجة في استبيان الظروف البيئية والاجتماعية يدل علي تقدير إيجابي لظروف المصانع فانه وفي إطار هذه الدراسة يمكن القول : بأنه كلما كانت الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بالمنتج داخل المصنع سيئة كان مستوي صحته النفسية سيئا أو متدنيا وهذه العلاقة الارتباطية دالة إحصائيا عند مستوي (0.01) ونظرا لوجود الفروق بين الذكور والإناث في مستوي صحتهم النفسية فانه وفق نفس المعادلة ثم إيجاد معامل ارتباط درجات الذكور بالنسبة إلى متغير الظروف البيئية والاجتماعية مع درجاتهم في متغير الصحة النفسية وكان يساوي (0.39-) وهذا يدل علي وجود علاقة ارتباطيه سالبة بينهما عند مستوي الدلالة (0.01) وبالمثل تم إيجاد معامل ارتباط الإناث بالنسبة إلى متغيري الظروف البيئية والاجتماعية والصحة النفسية وكان يساوي (0.38-) وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.01) .

وأشارت نتائج التساؤل الثالث والذي كان نصه كالتالي : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية المختلفة لأفراد العينة وبين تقييمهم لظروفهم البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية ؟

بإجراء تحليل التباين على البيانات الخاصة بهذا السؤال وجد أن قيمة (ف) المحسوبة بين المستويات التعليمية والظروف البيئية والاجتماعية تساوي (2.056) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) . كما وجد أن قيمة (ف) المحسوبة بين المستويات التعليمية المختلفة وبين الصحة النفسية تساوي (1.932) ، وهذه القيمة أيضا غير دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) وتعني هذه النتيجة انه لا توجد فروقات بين من يحملون مؤهلات علمية عالية وغيرها من المؤهلات الأخرى في صحتهم النفسية وأيضا في تعبيرهم عن الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بهم داخل المصانع .

- وفيما يتعلق بالتساؤل الرابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات العمرية لأفراد العينة وبين تقييمهم لظروفهم البيئية والاجتماعية وصحتهم النفسية ؟

بتحليل التباين وجد أن قيمة (ف) بين المجموعات العمرية وبين الظروف البيئية والاجتماعية تساوي (2.220) ولهذه القيمة دلالتها الإحصائية الأمر الذي يدل علي وجود فروقات بين المجموعات العمرية فيما يتعلق بالظروف البيئية والاجتماعية السائدة داخل المصانع وبمقارنة الباحثة للمجموعات المختلفة وإجراء اختبار (ت) علي كل مجموعتين اتضح أن الفروقات هي بين المجموعات التالية (2,4) والتي تمثل الأعمار (20-29) سنة ,(40 – 49) سنة والمجموعـــــة (6,2) والتي تمثل الأعمار (20 – 29) سنة , (60 سنة فما فوق) والمجموعة (6.3) والتي تمثل الأعمار ما بين (30-39) سنة , (60 سنة فما فوق) , أما فيما يتعلق بمتغير الصحة النفسية للمجموعات العمرية

المختلفة فكانت قيمة (ف) تساوي (1.570) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي (0,05) .

– التساؤل الخامس : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الظروف البيئية والاجتماعية والصحة النفسية بين منتجي المصانع موضوع الدراسة ومنتجي التشاركيات ؟ أثبتت نتائج هذا التساؤل آن قيمة (ت) مع الظروف البيئية والاجتماعية لكل من منتجي المصانع والتشاركيات تساوي (2.71) وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.01) وبدرجة حرية (139) ، وهذا يعني أن هناك فروقا معنوية لها دلالتها بين منتجي كل من المصانع ومنتجي التشاركيات وحتي نستطيع المقارنة بين مستوي منتجي المصانع ومتوسط منتجي التشاركيات فلابد من استبعاد متغير الجنس (الإناث) من التشاركيات ,وبناء عليه تكون المقارنة بين متوسط المنتجين (الذكور) في المصانع (36.443) مع متوسط المنتجين الذكور في التشاركيات (32.014) ومنه نلاحظ أن متوسط التشاركيات اقل من متوسط المصانع وهذا يعني أن المنتجين داخل التشاركيات أقل رضا عن الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بهم داخل المصنع .

وباستخدام اختبار (ت) أيضا مع متغير الصحة النفسية لكل من منتجي المصانع ومنتجي التشاركيات وجد أن قيمة (ت) تساوي (1.645)وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) وبدرجة حرية (141) وهذا يعني انه لا يوجد أي اختلاف بين منتجي المصانع ومنتجي التشاركيات من حيث مستوي صحتهم النفسية .

واكدت نتائج التساؤل السادس والذي صيغ كالاتي : ماهي مؤشرات العلاقة بين الصحة النفسية لأفراد العينة موضوع الدراسة وبين تحقيق الإنتاج المستهدف بالمصانع والتشاركيات ؟

بمقارنة متوسط المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف بالمصانع والتي لم تحقق الإنتاج المستهدف وإيجاد قيمة (ت) والتي تساوي (0.887-) وهذه القيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) وبدرجة حرية (47) ,وتعني هذه النتيجة انه لا توجد فروق بين المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف والمصانع التي لم تحقق الإنتاج المستهدف في مستوي صحتهم النفسية . وبضبط متغير الجنس وإجراء المقارنة بين الذكور في المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف مع الذكور في المصانع التي لم تحقق الإنتاج المستهدف وجد أن قيمة (ت) تساوي (2.190) وهذه القيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.05) وبدرجة حرية (45) وتدل علي وجود فروق بين الذكور في المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف مع الذكور في المصانع التي لم تحقق الإنتاج المستهدف في مستوي الصحة النفسية .

وبإجراء المقارنة بين متوسطي المجموعتين وجد أن متوسط الذكور في المصانع التي لم تحقق الإنتاج المستهدف يساوي (20.436) بينما متوسط الذكور في المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف يساوي (30.081) وهذا يعني أن الذكور في المصانع التي لم تحقق الإنتاج المستهدف هي في مستوي الصحة النفسية اعلي من الذكور في المصانع التي حققت الإنتاج المستهدف .

توصيات الدراسة : -

من خلال نتائج الدراسة فان الباحثة توصي بما يلي /

1- تحسين ظروف العمل الفيزيقية (البيئية) بحيث تصبح مشجعة للعمـ والإنتاج ووفق مواصفات علمية محددة .

2- الاهتمام بظروف المنتجين الاجتماعية داخل المصنع وتوفير المنـ الملائم لتنميتها علي أن يتم ذلك وفق دراسات علمية وتحليلات ناقده .

3- استحداث برامج تدريبية في مجالات عمل المنتجين , كذلك استحدا برامج تثقيفية عامة . علي أن تتسم هذه البرامج بالثبات والاستمرارية

4- الاهتمام بقضايا عامة مثل : -

ا) دورات حول أسس الأمن والسلامة .

ب) توفير خدمات الإسعافات الأولية .

ج) ضمان الحصول علي حقوق المنتجين من إجازات ورواتب وعلاج .

1- إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية علي مستوي الجماهيرية وأيضا علي صناعات أخري غير الصناعات الغذائية .

2- إجراء دراسة حول المشكلات الاجتماعية والبيئية السائدة بين منتجي المصانع من حيث طبيعتها وأسبابها وتأثيرها علي عملية الإنتاج .

3- إجراء دراسة حول متغير الجنس من حيث طبيعة المشكلات الاجتماعية والبيئية واثر ذلك في الإنتاج والصحة النفسية .

4- إجراء دراسة عن الأسباب التي أدت إلى تمتع الذكور بمستوي من الصحة النفسية أفضل من مستوي الصحة النفسية للإناث وفي أي المقاييس الفرعية من مقياس الصحة النفسية كان الاختلاف .

المراجع :-

- تقرير متابعة الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة ن 1/1 إلى 1989/9/30 م إعداد الإدارة العامة أمانة اللجنة الشعبية العامة صناعات الخفيفة

- حامد زهران : الصحة النفسية والعلاج النفسي (الطبعة الأولي) عالم الكتب القاهرة . مصر , سنة 1978 م .

- سعد عبد السلام حبيب : مشاكل العمل والعمال , القاهرة , مكتبة النهضة مصرية , 1951 م .

- عمر التومي الشيباني : علم النفس الإداري , طرابلس , الجماهيرية , الدار عربية للكتاب , الطبعة الأولي 1988م .

5 – عاطف عبيد وآخرون : التنظيم وإدارة الإنتاج , دار النهضة العربية الطبعة الأولي 1974 م .

6 – محمد نجاتي : علم النفس الصناعي , القاهرة , مصر , دار النهضة العربية , الطبعة الأولي , الجزء الأول 1964 م .

7 – معمر القذافي : الكتاب الأخضر , الفصل الثاني (الركن الاقتصادي) .

8 – محمد احمد الغنام وعبد الجليل الزوبعي : مناهج البحث في التربية مطبعة العاني بغداد (الجزء الأول) 1974 م

9 – محمود عبد المولي : علم الاجتماع في الميدان العملي الصناعي , طرابلس , الجماهيرية , الدار العربية للكتاب عام 1984 م .

10 – وزارة التخطيط بالجمهورية العربية الليبية: خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976 م – 1980 م.